
Problems facing small projects in some villages of the province of Luxor, Egypt

Salem M. M. A., Ahmed M. H.* , Nusrat Sonia M. M., Abou El-Magd Manal A., Hassan Hend H. A.

Department of Rural Society and Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Assuit University, Assuit, Egypt

Abstract

This research aimed at identifying the personal characteristics of rural small business owners as well as identifying their proposals to limit the problems facing them in the study area. The descriptive approach was used to conduct this study by relying on samples in an attempt to generalize the results at the village level. Luxor Governorate was chosen as a geographical area for conducting this study due to the spread of small projects in the governorate. The research included two rural respondents who received loans from the Social Fund For development of small projects in various sectors of commercial, service, industrial and animal. The overall and sample was selected according to the data obtained from the Social Fund for Development in the province by choosing the three largest centers and choosing the three largest villages Each center in terms of the preparation of projects in small have been identified the size of the sample according to the equation of Krjsey and Morgan. The interview questionnaire was used as a personal data collection tool and after selecting the validity of the survey questionnaire to achieve the objectives of the study. Data were collected from the first of July until the end of August 2018. To analyze the data of this research, the descriptive statistics were used using the periodic presentation by frequency and percentages . The following are the main findings of the research: The most important problems faced by the owners of the projects are the problems of supply, including the sale of cash and payment in cash when buying raw materials project and high interest rates in banks and frequent routine procedures for obtaining loans, while the problems related to the workers were high wages of workers and lack of workers, which have the skills and expertise needed for the project and the continuity of the project workers While the problems related to production inputs were the high prices of production inputs and the emergence of fraud in the production requirements, especially cheating pesticides and organic fertilizers, either marketing problems were unstable prices Volatility and lack of return of projects and finally the problems were difficult to provide administrative guarantees required by the lenders and the absence of a feasibility study to study what the market needs of the projects and the spread of the style of mediation and favoritism in obtaining loans He found that the most important proposals of the owners of projects to reduce these problems was to facilitate the installation of public facilities of the project in cooperation with the local units in villages and the work of seminars and training courses for entrepreneurs to give them advice and advice and know them the best ways in the work of small projects to give an appropriate grace period of the project to pay taxes and payment of loan installments and facilitate Special procedures for obtaining licenses for the establishment of the project The government should have a role to encourage young people to establish projects through holding exhibitions and conducting seminars in how to establish small projects.

Keywords: small business problems, Luxor, Egypt.

* Corresponding author: Ahmed M. H.,
E-mail address: mostafa.ibrahim@agr.aun.edu.eg

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة الأقصر بجمهورية مصر العربية وطرق حلها

محمد محمود احمد سالم ، مصطفى حمدى احمد ، سونيا محمد محبي ، منال عبد المجيد ابوالمجد ، هند حسنى على

قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، جمهورية مصر العربية

المستخلص

استهدف هذا البحث التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة، وكذلك التعرف على المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، وكذلك التعرف على مقترحاتهم للحد من المشكلات التي تواجههم بمنطقة البحث. وقد استخدم المنهج المسح الاجتماعي لإجراء هذا البحث وذلك من خلال الإتماد على العينات في محاولة لتعميم النتائج على مستوى القرى. وتم اختيار محافظة الأقصر ك مجال جغرافي لإجراء هذه الدراسة وذلك بسبب انتشار المشروعات الصغيرة في المحافظة. وقد تضمنت شاملة هذا البحث المبحثين الريفيين الذين حصلوا على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية لإقامة مشروعات صغيرة في مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية والحيوانية وقد تم اختيار الشاملة والعينة طبقا للبيانات التي تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة باختيار أكبر ثلاث مراكز واختيار أكبر ثلاث قرى بكل مركز من حيث اعداد المشروعات الصغيرة الموجودة، وقد تم تحديد حجم العينة وفقا لمعادلة كرجسي ومورجان. وقد استخدم الإستبتيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الإستبتيان لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم جمع البيانات من أول يوليو حتى نهاية اغسطس ٢٠١٨. ولتحليل بيانات هذا البحث تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخدام العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية. وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- 0 أن أهم المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات هي: المشاكل التمويلية وتتضمن البيع بالأجل والدفع نقدا عند شراء خامات المشروع، وارتفاع اسعار الفائدة في البنوك، وكثرة الاجراءات الروتينية للحصول على القروض. أما المشاكل المتعلقة بالعمالة فكانت: ارتفاع أجور العمال، ونقص العمالة التي تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع، وعدم استمرارية العمالة بالمشروع. في حين كانت المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج فكانت: ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج، وظهور الغش في بعض مستلزمات الإنتاج خاصة غش المبيدات والأسمدة العضوية، أما مشاكل التسويق فكانت: عدم استقرار الأسعار وتذبذبها، وقلة العائد من المشروعات، وأخيراً كانت المشاكل الإدارية: صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة، وعدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات، وانتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية في الحصول على القروض.
- 0 بجد أن أهم مقترحات أصحاب المشروعات للحد من هذه المشلات فكانت: تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى، عمل ندوات ودورات تدريبية لأصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق في عمل المشروعات الصغيرة، اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع في تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض، تسهيل الاجراءات الخاصة لاستخراج التراخيص لإقامة المشروع، يجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب في اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات في كيفية اقامة مشروعات صغيرة.

كلمات دالة: المشكلات ، المشروعات الصغيرة ، الأقصر.

مقدمة

أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من ٥٥ تعريفاً للمشروعات الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال ، حجم رأس المال ، أو خليط من المعياريين معاً وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى (المحروق، ٢٠٠٦). وتواجه المشروعات الصغيرة في مصر كما هو الحال في الدول النامية العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق إمكاناتها في التوسع والنمو وزيادة الاستثمار، وبالرغم من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع في النشاط الاقتصادي إلا أنه مازال يعاني من عدد من المشكلات المعوقة لقدرة على النمو والانطلاق في مجالات عديدة والمنافسة في الأسواق الخارجية (Schwartz, 2002). وتعددت تعريفات المشروعات الصغيرة في مصر ، نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى أجهزة التخطيط والتنفيذ ولاحساء والتمويل وبصندوق القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون المنشآت الصغيرة ، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ، ولا يجاوز مليون جنيه ، ولا يزيد عدد العاملين عن خمسين عاملاً (الاسرج، ٢٠١١). كما تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في تحفيز المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة وهي مشكلة اقتصادية لها أبعاد اجتماعية خطيرة مثل اللجوء للأساليب غير المشروعة لكسب المال والهجرة غير الشرعية للدول الأخرى ، والتطرف والعنف والاكنتاب والمشاكل النفسية وكذلك تأخر سن الزواج لدى الشباب بسبب عدم وجود دخل ثابت (الصوص، ٢٠١٠). ويشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (النموطي، ٢٠١٢) ، ويمكن القول بأن المشروعات الصغيرة إن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة وبيئة الأعمال التجارية الأخيرة في التوسع جغرافياً واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج ولهذا فأنها مطالبة استراتيجية تطوير ادائها وضمها بقائها واستمرارها (كاسب، ٢٠٠٧).

مشكلة البحث

تعد المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر ، وهدف إستراتيجي تتبناه الدولة المصرية لما لها من دور حيوي في التنمية والحد من البطالة ، فأصبح التوجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أكبر محركاً للإقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة. وتعمل مؤسسات الدولة على تبنى إستراتيجية متكاملة لتحقيق نهضة حقيقية من خلال هذه المشروعات ودفع الشباب للإنتاج إليها. على الرغم من الجهود المبذولة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إنما ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار لم يكن ليتحقق دون الأسهامات الفاعلة للمشروعات الصغيرة، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة، تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها (النموطي ، ٢٠١٣). حيث تشكل المشاريع الصغيرة اللبنة الأولى للمشاريع الكبيرة ، فالكثير من المشاريع العملاقة حالياً كانت قد بدأت في أولى مراحلها في شكل مشاريع صغيرة ، ثم أخذت في التطور والنمو مع أخذها بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة لتوفير المساعدات سواء كانت فنية أو تمويلة أو إدارية أو تسويقية أو تدريبية من قبل مؤسسات الدولة والهيئات المختصة ، وخير مثال على ذلك شركة مايكرو سوفت التي تعتبر اليوم من أكبر شركات العالم كانت قد بدأت بشخصين اثنين بيل جيتس وزميل له (الصوص ، ٢٠١٠). وتعمل المشاريع الصغيرة على خلق فرص عمل لأفراد المجتمع واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدي العاملة وتحسين مستوياتهم المعيشية ، وإيضاً لها مساهمة كبيرة في زيادة الناتج المحلي (النموطي ، ٢٠١٢). وتشكل المشاريع الصغيرة نسبة ٧٩.٥٪ من إجمالي المشاريع في العالم وفي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوربي ، حيث نجد أن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز ٢ مليون دولار ، في حين أن معظم المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال في الوحدة منها ما بين ٢٠ و٥٠ ألف دولار وعمله بين ١ إلى ٢٠ عامل وتصل نسبة المنشآت التي توظف أقل من مائة عامل إلى ٩٨،٢ في أمريكا ، ٩٩،٥ في الاتحاد الأوربي ٩٧ في اليابان و٩٥ في بريطانيا (MADN, 1971). ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز على الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة تلك المشروعات وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفائتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة ، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ، تفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف بما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل (المقداد، ٢٠١٠). وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول قد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة والمانيا وغيرهم بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات ، وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية كبيرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول (كاسب، ٢٠٠٧). ومن الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة هذا بالإضافة إلى كلمة صغيرة لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر ، حتى في داخل الدولة ، فقد

- ٢- تعريف اليابان: اعتمدت اليابان على تعريفها حسب القانون الاساسى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ١٩٦٣ على معيارى راس المال ، والايدي العاملة ، فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر ١٠٠ مليون ين يابانى، ولا يتجاوز عدد عمالها ٣٠٠ عاملاً.
- ٣- تعريف الهند: كانت الهند تعتمد فى تعريفها للمؤسسات الصغيرة على معيار رأس المال المستثمر ، وعدد العمال ، بحيث وضعت حد اقصى لا يتجاوز ٥٠ عاملاً مما ادى الى عدم المساعدة فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، ومن ثم قامت الحكومة فى سنة ١٩٦٧ بقصر التعريف على رأس المال وحده ، وبالتالي اصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة اذا رأس مالها ٧٥٠ روبية.
- ٤- تعريف الاتحاد الاوربي: وهى المؤسسات التى تشغل اقل من ٢٥٠ عاملاً ، او تلك التى يبلغ رأس مالها ٤٠ مليون يورو ، والتي تراعى مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التى لايتجاوز نسبة التحكم فى رأس مالها او فى حقوق التصويت عن ٢٥ ف المانه.
- ٥- جمهورية مصر العربية: قامت وزارة التخطيط بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها تلك المؤسسه التى يعمل بها اقل من ٥٠ عاملاً ، وهذا مع الأخذ فى الاعتبار اسلوب الانتاج المستخدم ، اما المشروع الصغير فهو الذى يقل عدد العاملين فيه عن ١٠ عمال.
- ٦- محدودية نصيب المنشأة من السوق.

ثانياً: اسباب اختلاف تعاريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ١- اشار كلا من غانية و سعيدة (٢٠١٣) بأن هناك صعوبات لتحديد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة ، ومقارنة المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ، ومن اهم القيود التى تتحكم فى ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات:
١. اختلاف درجة النمو: لا يمكننا ايجاد تعريف موحد لكل الدول نظراً للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادى والتطور التكنولوجى والسياسى ، وتغير من منطقة الى أخرى فى نفس الدولة.
٢. تعدد التصنيف واختلافها: يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف المؤكد فى معايير التصنيف التى تشمل على المعايير الكمية والنوعية.
٣. تنوع النشاط: ان طبيعة النشاط الاقتصادى تلعب دوراً هاماً فى اختلاف المعايير ، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج الى استثمارات كبيرة كما انها

ومتأهية الصغر من تمويل وتقديم دراسات الجدوى إلى أصحابها وضغوط عبء هذا التمويل على ميزانية الدولة ، إلا أنه لم تتضح عوائد تلك المشروعات على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للريفيين ، إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى قد تعترض نجاحها. لذا كان هذا البحث لمعرفة المشكلات التى قد تواجه أصحاب هذه المشروعات وكذلك مقترحاتهم للحد من تلك المشكلات من أجل تنمية قدراتهم على مساعدة أنفسهم وتنمية الثقة بالنفس وتحسين أحوال أسرهم بصفة خاصة ، وزيادة الدخل القومى للبلاد بصفة عامة.

أهداف البحث

استهدفت البحث الحالية تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.
٢. التعرف على المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.
٣. التعرف مقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة للحد على المشكلات التى تواجههم بمنطقة الدراسة.

اولاً: الإطار النظرى والاستعراض المرجعى

١. مفهوم المشروعات الصغيرة

فقد اشار الصوص (٢٠١٠) انه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة ، فيختلف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة الى اخرى وفقاً لامكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل مكونات وعوامل الانتاج ، ونوعية الصناعات القائمة ، وحجم السكان ، ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل ، والنتائج المحلى الاجمالى ، وحجم الاستيراد والتصدير ، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ملامح التطور الاقتصادى للدولة. كما عرفها كلا من النمروطى (٢٠١٢) بأنها كيان اقتصادى او وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية. يستخدمون وسائل مختلفة وفق سياسات واجراءت وبرنامج واشكال تنظيمية محددة لتحقيق اهدافها لهذا الكيان واهداف المالك، واهداف العاملين الى جانب الاهداف الاجتماعية. وهناك تعاريف دولية مختفة للمشروعات الصغيرة كما اشار (Dambaise and Muldawny, 2012):

- ١- تعريف الامم المتحدة الامريكية: حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام ١٩٥٣ الذى نظم ادارة هذه المؤسسات ، فإن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى يتم امتلاكها او ادارتها بطريقة مستقرة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذى تنشط فى نطاقه ، وقد تحدد على معيارى المبيعات وعدد العمال.

٤. ان صاحب المشروع الناجح يشعر بأنه انسان استطاع ان يحقق لنفسه ولمجتمعه مالم يحققة الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخريين.
٥. ان المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.
٦. المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنيه وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعة كهوايه يعيشها قبل ان تكون وظيفة.

٢. على مستوى المجتمع

تتمثل اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي :

١. ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل في مجال الأنشطة ، الخدمية ، والسلعية ، والفكرية.
٢. ان المشروعات الصغيرة تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
٣. ان المشروعات الصغيرة تساهم الى حد كبير في اعداد العماله الماهرة.
٤. تشارك المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مختلف المجتمعات.
٥. استيعابها للقطاع الاكبر في العماله في مختلف المجتمعات.

٣. على المستوى العالمي

١. المشروعات الصغيرة اصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية ، وقد افردت لها المقررات الخاصة بها.
٢. في مجال التدريب والتنمية اصبحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل (مفاهيمها ، وانواعها ، وابعادها ، واركاتها ، ووظائفها ، ومهارات القائمين عليها).

كما تتضمن دراسات السوق والتسويق دراسات الجدوى والبيئية والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات:

٣. تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً.
٤. انتشار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة.
٥. انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى

- تستخدم عدد كبير من العمال مثل صناعات السيارات ، اما المؤسسات الخدمائية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كم يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال ومن هنا نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثمارها وعمالها ، ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاعات الخدمات.
٤. تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي اليه ، وعلى سبيل المثال يقسم النشاط الصناعي الى مؤسسات صناعية استخراجية واخرى تحويلية وهذه الاخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية ، لذلك تختلف المؤسسات من حيث حجم استثمارها وعدد عمالها ، فالمؤسسات الصغيرة التي تقوم على الصناعات الغذائية تختلف عن المؤسسات التي تقوم على صناعة السيارات من حيث الحجم. وقد اشار الاسرج (٢٠١١) الى اختلاف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة الى اخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وعوامل الانتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة ، والكثافة السكانية ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها ، ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للاغراض الإحصائية ام للاغراض التمولية او لأنه لاغراض أخرى ومع اختلاف التعاريف يصعب احيانا التمييز بين المشروعات الصغيرة على الرغم من التعاون في تعريفها بدرجة اكبر من الإهتمام او الدراسة.

ثالثاً: الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة

تتمثل اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع ، وعلى مستوى المجتمع ، وعلى المستوى العالمي كما اشار احمد (٢٠١١):

١. على مستوى الفرد (صاحب المشروع)

١. اشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في اثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.
٢. توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية.
٣. ضمان الحصول على دخل ذاتي له واسرته ، بصفه خاصة اذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

٢. المرونة والقدرة على التكيف والتأقلم بسرعة مع المتغيرات المستمرة في السوق المحلي والدولي ، والتي يمكن ان يتعرض لها المشروع ، هذه القدرة الكبيرة على التكيف تنعكس على ارض الواقع في سهولة نقل مكان المصنع من مكان لآخر دون تكبد تكاليف كبيرة ، والتحول بسرعة من نمط انتاجي لآخر بما يتلائم مع توجهات السوق المحلية ، فيما تحتاج المشاريع الكبيرة الى وقت اطول من اجل التحول الى انتاج جديد او التعامل مع تكنولوجيا حديثة.

٣. ان المشاريع الصغيرة اكثر قدرة على تحمل الازمات الاقتصادية ، مقارنة بالمشاريع بالشركات الكبيرة وبسبب قدرة المشاريع الصغيرة على اعادة الهيكلة وتعديل المسار الانتاجي ، فقد ادت الازمة المالية العالمية الى قيام العديد من الشركات الكبيرة بتسريح اعداد كبيرة من عمالها ، واثبتت المشاريع الصغيرة قدرتها على استيعاب العمال المسرحين من المشاريع الكبيرة.

٤. تستخدم المشاريع الصغيرة فوننا انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بأرتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية كما في المشاريع الكبيرة.

٥. تتميز هذه المشاريع بإمكانية اقامتها في الاماكن التي تفنقر البيئة التحتية الجيدة الامر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية.

٦. تخدم هذه المشاريع اسواقاً محدودة قد لا تشكل أى اهتمام للمشاريع الكبيرة.

٧. توفر هذه المشاريع سلعاً للفئات دون الدخل المحدود ، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدرتها الشرائية (وان كان الامر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

سادساً: المعايير المستخدمة في تعريف المشاريع الصغيرة

التنوع الاقتصادي والقانوني ، تبقى اشكالية تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائمة ، وقد اعتمد المختصون على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات ، المعايير النظرية او النوعية كم يراها البعض من جهة والمعايير المادية العددية او الكمية من جهة اخرى وهي كم اشار (Davies et al., 1984):

العالم.

رابعاً: خصائص المشروعات الصغيرة

ذكر الامام (٢٠١٣) الى ان المشروعات الصغيرة تمثل جزء كبيراً من قطاع الانتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة منها او النامية ، لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تولى دول عديدة اهتماماً خاصاً بها ، وتعد بمثابة مفتاح التنمية في هذه الدول ، وهناك خصائص تتميز بها المشروعات صغيرة وأهمها:

١. تعتمد في الغالب على المدخرات الشخصية ، مما يربطها بأنماط ملكية اكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية او العائلية او شركات الاشخاص.

٢. قدرة هذه المشاريع على الاستخدام الامثل والافضل للموارد الخام عن طريق رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

٣. يتميز المشروع بالجمع بين الإدارة والملكية والعمل حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع وهو نفسه العامل وافراد اسرته.

٤. سرعة دورة رأس المال ، فهي تنتج كميات قليلة نظراً لمحدودية رأسمالها.

٥. سهولة التكيف والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق.

٦. قدرتها على مواجهة تغييرات السوق بسرعة ، حيث تتمتع بقدرة عالية على التكيف تبعاً لظروف السوق.

٧. سهولة الدخول والخروج من السوق بسبب قلة اصولها الثابتة مقارنة مع ممتلكاتها واصولها .

٨. جودة الانتاج نتيجة لتخصص هذه المؤسسات ، الدافع الذي ادى بها الى تقديم منتج بمواصفات وجودة عالية.

٩. القدرة على تلبية حاجات العديد من المستهلكين وفي مناطق متعددة.

خامساً: مميزات المشروعات الصغيرة

اشار كلا من الصوص (٢٠١٠) و النمروطى (٢٠١٢) الى اهم المميزات التي تتصف بها المشروعات الصغير والتي من اهمها:

١. انخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرصة العمل في المشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة ، مما يجعلها قادرة على توفير فرص عمل برأس مال قليل ، مقارنة بالمشاريع الكبيرة التي تتطلب اقامتها رؤس اموال كبيرة.

- ١- المعايير النوعية:
ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها من المؤسسات بالمعايير التالية:
 - معيار الملكية : يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث نجد ملكية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعود في الغالب الى القطاع الخاص في شكل شركات الاشخاص وشركات الأموال.
٢. معيار رأس المال المستثمر: يعتبر هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث اذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسات كبيرة اما اذا كان صغيرا نسبيا اعتدت المؤسسة صغيرة او متوسطة مع الاخذ الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.
٣. معيار حجم المبيعات: يعتبر من اهم المعايير المهمة في تصنيف المشروعات الصغيرة ومعرفة اهميتها من حيث الحجم ويقاس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية ، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واروبا.
٤. معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة: يعتبر هذا من المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ويقاس هذا المعيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية للمشروعات الصغيرة ويتناسب مع بعض المشروعات الصغيرة ، ولكنه لا يتناسب مع الجزء الاكبر منها على اعتبار ان المشروعات الصغيرة هي مشروعات كثيفة العمل.

سابعاً: التجربة المصرية والتجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة

بدأت المشروعات العملاقة الحالية في اولى مراحلها على شكل مشروعات صغيرة ، ثم اخذت في التطور والنمو ، ففي البداية كانت المشروعات الكبيرة الحجم صغيرة الحجم ، ولكن مع الاخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وتدريب عمالة ماهرة ، وتوفير المساعدات سواء كانت فنية او تمويلية او ادارية او تسويقية من قبل الدول ، مما مكن المشروعات الصغيرة من تطور ، وزيادة نطاق نشاطها لتخطو باتجاه المشروعات الكبيرة (الدماغ ، ٢٠١٠). التجربة المصرية: ذكر يعقوبى (٢٠١١) الى ان التجربة المصرية في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كانت بدايتها في العشرينات من القرن الماضي ، وتحديدا في عام ١٩٢٣ حيث خصصت الدولة مائة الف جنية اودعتها في بنك مصر لاقرض المؤسسات بشرط الابتجاز القرض ١٠٠٠ الف جنية ، وارتفع هذا المبلغ تدريجياً حتى وصل عام ١٩٣٦ الى مليون جنية وفي عام ١٩٤٧ تم انشاء البنك الصناعي الا أنه كان قاصراً على المؤسسات الكبيرة ومن ثم تم دمجها مع بنوك اخرى ليصبح اسمه بنك التنمية الصناعية ، وكانت اهدافه تدعيم المؤسسات الصغيرة ومنحها القروض الميسرة ، حيث كان يحصل البنك على موارده المالية من الحكومة على شكل معونات وقروض ومن بعض مؤسسات التمويل الدولية ومن بعض مؤسسات التمويل الاوربية والعربية. وقد لوحظ ان في منتصف السبعينات يعانى الاقتصاد المصرى من تراجع لقيمة التسويقية للمنتجات الصناعية في قائمة الصادرات المصرية حيث برز البترول

- ١- معيار المسؤولية: فى هذا المعيار نجد ان المسؤولية المباشرة او النهائية هي المالك الذى يكون فى الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم واسلوب الادارة.
- ٢- معيار حصة المؤسسة من السوق: بالنظر الى العلاقة الحتمية التى تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذى تؤول اليها منتجاتها فهو يعتبر هذا مؤشر لتحديد حجم المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافره كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة.
- ٣- محلية النشاط: تعنى بمحلية النشاط ان يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة او مكان واحد وتكون معروفة فيه و تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجما صغيرا نسبيا فى قطاع الانتاج الذى تنتمى اليه فى المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات الى مناطق اخرى فى الداخل والخارج.
- المعايير الكمية: ان صغر او كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد الى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية ولاحصائية المحدده للحجم ، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف احجام المؤسسات ويقسم الى مجموعتين:
 - أ- المجموعة الاولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية نجد من ضمنها كلامن (عدد العمال - التركيب العضوى لرأس المال - حجم رأس المال - حجم الانتاج - القيمة المضافة - حجم الطاقه المستخدمة).
 - ب- المجموعة الثانية: وتضمن المؤشرات النقدية والمتمثلة فى رأس المال المستثمر ولكن من اهم المؤشرات فى المعايير الكمية هي:
 ١. معيار عدد العمال : يعتبر هذا المعيار من المعايير الاساسية الاكثر استخداما فى تمييز حجم المؤسسة ، وهذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة فى المشروعات ، ولكن بالرغم من هذه الوفرة فى هذه البيانات الا ان هناك من يرى وجوب توخى الحذر فى استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يودى الى تصنيف خاطيء للمؤسسات حيث تعتبر على اساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسة كبيرة بالنظر الى تلك التى تعوض تلك الكثافة

- ١- انكماش النشاط الاقتصادى وركود حركة التبادل التجارى.
- ٢- عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن الاعفاءات الجمركية والضريبية.
- ٣- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها ، كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الاجنبية.

ت- المشاكل الاقتصادية (مشكلات داخلية)

- ١- مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع .
- ٢- مشكلات التوسعات غير المخططه فقد لوحظ ان اصحاب المشروعات يقومون بأجراء توسعات واستثمار فى المباني والتأسيس وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات انتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشآت وخروجها من السوق .
- ٣- ارتفاع النفقات الثابته غير المباشرة التى يتحملها المشروع مثل رواتب موظفى الادارة ، ايجار المباني ، استهلاك الكهرباء.

ث- المشاكل التسويقية (المشاكل الخارجية)

- ١- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لادافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.
- ٢- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها ، من المنتجات المحلية ويرجع ذلك الى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الاسواق الاجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات المحلية.
- ٣- انخفاض من حجم الطلب لقطاعات كبيرة من طرف المستهلكين وهذا بدوره يؤدي الى التأثير على حجم الطلب الكلى.

ج- المشاكل التسويقية (المشاكل الداخلية)

- ١- عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة من دراسة السوق المتوقع فى تصريف سلعهم وخدماتهم ، وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة.
- ٢- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.
- ٣- مشكلة قدرة المؤسسات الصغيرة على الزام التجار بأسعار معينه مما يؤدي الى فرض الاسعار فى السوق والتي تضر فى النهاية بالمؤسسة.

ح- المشاكل الإدارية

الخام وبعض منتجاته الى قائمة التسويق المحلى والتصديرى حتى وصل نصيبه فى قائمة الصادرات ٦٠٪ فى بعض السنوات وقد صاحب ذلك خلا هيكليا ى الاقتصاد المصرى نتيجة عدم التوازن التسويقى فى الصادرات (الاسرج ، ٢٠١١). وفى اثناء هذه الفترة تم انشاء صندوق التنمية المحلية فى اطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ وبدأ فى مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ ، وقد استهدفت سياسة الصندوق منذ البدايات الاولى لممارسة نشاطه ، تعزيز التنمية الاقتصادية فى قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات انتاجية نموذجية ذات عائد من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية الذى ينعكس على مختلف اوجه الحياة داخل القرية ، ويعد صندوق التنمية المحلية الية العمل الاساسية التى يعمل جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتدعيم التنمية الاقتصادية فى الريف المصرى وهو احد الآليات الرئيسية التى تعتمد عليها برامج التشغيل التى تتبناها الحكومة المصرية للحد من البطالة ومن اهم تلك الاهداف:

- ١- دعم اقتصاديات القرية من خلال المساهمة فى تصنيع الريف وتحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة الى قرية منتجة.
- ٢- المساهمة فى تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية بالتخفيف من حدة الفقر بالريف المصرى بين الرجل والمرأة والمعيلات منهن على وجه الخصوص.
- ٣- المساهمة فى تحقيق التنمية الاقليمية وذلك عن التوسع فى اقامة وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف المصرى.
- ٤- المساهمة فى رفع المستويات المعيشية لابناء المجتمعات المحلية.

ثامناً: المشكلات والتحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ، ويمكن تقسيمها الى مشاكل داخلية وهى التى تتعلق بالمنشأة فى حد ذاتها ، او المشاكل التى تحدث فى هيكلها الداخلى ويمكن للمنشأة السيطرة عليها والتحكم فيها ، اما المشاكل الخارجية وهى المشاكل الخارجية وهى مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادى ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تاثير على المنشأة وهذه المشاكل يصعب على المؤسسات السيطرة عليها وقد قسم كلا من غانية وسعيدة (٢٠١٣) المشكلات التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة الى :

ب- المشاكل الاقتصادية (مشكلات خارجية)

- ١- مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام.
 - ٢- مشكلة نقص القدرات والمهارات الادارية لدى القائمين على الادارة السليمة في تصريف امور المؤسسة.
 - ٣- عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف مما ادى الى عشوائية اختيار العاملين ، بالإضافة الى عدم اتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الاجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الادارية.
 - ٤- مشكلة ضعف الثقة بين المديرين والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى اداء العاملين في المؤسسة.
 - ٥- عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.
- وقد اشار البرادعي (٢٠١٦) الى أن هناك نوعان من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة وهى:
- ٦- انخفاض درجة الوعي بالحقوق والواجبات القانونية.
 - ٧- ضعف القدرة التسويقية.
- اشار الشرنوبى (٢٠١٦) الى أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والتي كانت من اهمها:
١. صعوبة التمويل: تعتبر من اهم الصعوبات نظراً للنقص الكبير في التمويل البنكي لمثل هذه المشاريع ، اضافة الى غياب الاسواق المالية في الدول النامية ، حيث تعتمد هذه المشاريع على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة ، وهذا النوع من التمويل غير كافي وبالتالي يؤثر على توسع المشروع ، وفيما يخص دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ، فقد بينت دراسات عديدة عدم قبول او قدرة البنوك على تمويل هذه المشاريع سواء عند انشائها او توسعها مبررة ذلك بـ:
 - أ- افتقار الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - ب- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك اى صعوبة اعداد دراسة الجدوى.
 - ت- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها الى البنوك للحصول على التمويل اللازم.
 - ث- أن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع الرسمى وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.
 - ج- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية فى المعاملات البنكية.
٢. صعوبات إدارية: لاتزال الإدارة فى كثير من الدول النامية تؤثر ببطئها وتقل اجرائتها البيروقراطية على هذا النوع من المؤسسات حيث اصبح محيط المؤسسة غير ملائم.
 ٣. صعوبات تسويقية واتى تتمثل فيما يلى:
 - أ- عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن اسواقها ، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية.
 - ب- ارتفاع تكاليف الانتاج ، بسبب اعتماد شبه كلى لهذه المؤسسات على التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الانتاج من الخارج.
 - ت- الإفتقار الى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.
 - ث- ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل.
 - ج- صعوبة الحصول على العقار المناسب لاقامة المشروع ، وان وجد فإنه يكون بعيدا عن نقاط البيع وعن مستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل اضافية.
- وقد اضاف مركز المعلومات والدراسات (٢٠١٣) الى التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة ومنها :
١. ارتباط المشروعات التمويلية فى اذهان المجتمعات المحلية بمفهوم الهبات والمساعدات.
 ٢. ضعف التوجه والاتجاه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل .
 ٣. ارتفاع المنافسة وضعف الامكانيات والقدرات التنافسية.
 ٤. عدم المصادقية فى تطبيق المشروعات الممولة من صناديق الاقراض.
 ٥. قصر فترة تمويل المشروعات بالمقارنة مع الوقت اللازم لتأهيل العمالة المحلية لتصبح قادرة على إدارة هذه المشروعات ذاتيا.
 ٦. عدم وجود برامج اقراض مبرمجة قادرة على توفير فرص عمل كاملة ودخل كافي .
 ٧. ضعف التنسيق بين المؤسسات الاهلية والحكومة العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة فى المنطقة الواحدة .
 ٨. ضعف الوصول الى المناطق النائية.
 ٩. تعثر بعض المشروعات بسبب عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية او حجم وطريق التسويق.
 ١٠. نظرة البنوك للمشاريع الصغيرة بأنها عالية المخاطر وان نسبة امكانية فشلها وتعثرها عالية، مما يجعلها تتردد فى التعامل مع اصحاب المشروعات الصغيرة .

سنة في سنة حصولهم على القرض ، وقد تم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة كرجسي ومورجان. فكانت العينة كالتالي: مركز بندر الأقصر تم اختيار قرى جزيرة العوامية (٧٩) ، والكرنك (٧٣) ، والكرنك الجديدة (٤٤) ، ومركز أسنا قرى أصفون المطاعنة (٣٣) ، وكيمان المطاعنة (٢٤) ، والدير (١٨) ، ومركز القرنة بقرى الضيعية (٤٤) ، والبعيرات (٢٨) ، وقمولا قبلي (١٦).

ثانياً: المنهج المستخدم

إستخدم منهج المسح الاجتماعي.

ثالثاً: مصادر البيانات

اعتمد هذا البحث على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (١-٢٠٠٨ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠٣١) للحصول على اعداد المشروعات.

رابعاً: التعريفات الإجرائية

١. المشروعات الصغيرة: يقصد بالمشروعات الصغيرة في هذه الدراسة هي المشروعات التي يتحدد رأس مالها بخمسين الف جنيه كحد ادنى ولا تزيد ولا يتجاوز المليون جنيه.
٢. المشروعات التجارية: هي تعنى البيع والشراء وتبادل السلع والبضائع التجارية مثل المشروعات الموجودة بمجمع الدراسة.
٣. المشروعات الخدمية: هي تعنى المشروعات التي تقوم باعطاء خدمة للمستهلك مقابل اجر وهي ذات عائد مالى مثل هذه المشروعات المتوفرة بمجمع الدراسة مثل تأجير ملابس... الخ.
٤. مشروعات انتاج حيوانى: هي تلك المشروعات التي يقوم بها الشباب ويكون هدفها التجارة والبيع والشراء للمنتجات الناتجة عنها مثل تسمين عجول ، تربية مواشى.
٥. مشروعات القطاع الصناعى: هي تلك المشروعات التي تقوم بتصنيع الخامات وعناصر الإنتاج الى منتجات قابلة للاستهلاك الوسيط من خلال عمليات مختلفة طبيعية او كيميائية.
٦. مشروعات المهن الحرة: وهي المشروعات التي تعتمد على المهارات الشخصية مثل العيادات الطبية ، تعليم الكمبيوتر ، المحامين.

خامساً: طريقة جمع البيانات

إستخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات وتم استخدام برنامج SPSS فى تحليل البيانات.

١١. نقص الخبرة لدى اصحاب المشروعات الصغيرة فى سياسات المعاملات المصرفية مما يشكل عقبة امامهم فى التوجه الى المصارف التجارية للاقراض.

١٢. الضغط الاجتماعى الذى تواجهه المصارف التجارية فى حالة تصفية المشروعات الصغيرة اذا تعثرت او عجزت عن السداد.

١٣. لجوء بعض المستفيدين الى تغيير اهداف القرض ، فهناك بعض المستفيدين يقومون بالاقراض لفتح مشروع صغير ولكنهم بعد الحصول على التمويل يقومون بصرف هذه الاموال على بنود اخرى مثل تدوير ابناءهم .

١٤. تمسك مؤسسات الاقراض بكثير من الضمانات واللوائح لارتفاع مخاطر الاقراض لهذه الفئة مما يرهق اصحاب المشروعات.

طريقة إجراء البحث

أولاً: مجالات الدراسة

١. المجال الجغرافى: ويقصد بها المنطقة التى اجري بها البحث الميدانية وقد تم اختيار محافظة الأقصر كمجال جغرافى لإجراء هذه البحث وذلك بسبب انتشار المشروعات الصغيرة فى المحافظة خاصة بعد ما شهدته تلك المحافظة من ركود شديد فى مجال السياحة بعد احداث ثورة يناير ٢٠١١ وايضاً كونها اقرب المحافظات التى تتناسب مع ظروف وعمل الباحث حيث يبلغ تعداد محافظة الأقصر ١١٧٥١٩٨ مليون نسمة ومساحتها ٣٧١٥١٦ كيلو متر مربع وتتكون من ٧ مراكز (مدينة الأقصر ، مدينة البياضية ، مركز القرنة ، مركز الزينية ، مركز الطود ، مركز ارمنت ، مركز اسنا).
٢. المجال البشرى: يقصد بالمجال البشرى فى هذا البحث المبحوثين الريفيين الذين حصلوا على قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية لإقامة مشروعات صغيرة فى مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعى والحيوانى.
٣. المجال الزمنى: ويقصد بها الفترة التى استغرقها البحث فى جمع البيانات ، حيث تم جمع المادة النظرية وفى نفس الوقت بيانات الإحصاءات الحيوية فى فبراير ٢٠١٩.

وقد تم اختيار الشاملة والعينة طبقاً للبيانات التى تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعى للتنمية بالمحافظة باختيار اكبر ثلاث مراكز واختيار اكبر ثلاث قرى بكل مركز من حيث اعداد المشروعات الصغيرة الموجودة ، وقد تم اختيار العينة من الجنسين (ذكور- اناث) والتي تتراوح اعمارهم اقل من ٤٠

سادساً: متغيرات الدراسة

واشتملت استمارة الاستبيان على الأقسام الآتية:

منهم قد وقعوا في فئة حجم الأسرة المنخفض (٢ فرد فأقل) ، في حين أن ٥ % منهم قد وقعوا في فئة حجم الأسرة المرتفع (٦ أفراد فأكثر).

أن ٧٢ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث كانت مهنتهم الرئيسية العمل بالمشروع ذاته ، في حين كان ٢٨ % من الشباب الريفيين مهنتهم الثانوية العمل بمهنة أخرى بجانب المشروع .

أن ٨٤ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث كانت ملكيتهم للمشروع فردية ، في حين أن ١٦ % منهم ملكيتهم للمشروع مشتركة مع آخرين.

أن ٤٣ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم في الزراعة تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات ، في حين أن ٢٧ % منهم ليس لديهم خبرة في الزراعة ، بينما ٢٣ % منهم تتراوح عدد سنوات خبرتهم في الزراعة تتراوح ما بين ٢ - ٤ سنوات ، وأخيراً ٧ % منهم عدد سنوات خبرتهم في الزراعة تكون ٨ سنوات فأكثر.

أن ٨٥ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم في إقامة المشروعات تكون ٩ سنوات فأكثر ، في حين أن ١٤ % منهم ليس لديهم خبرة في إقامة المشروعات تتراوح من ٥ - ٨ سنوات ، وأخيراً ١ % منهم عدد سنوات خبرتهم في إقامة المشروعات تتراوح ما بين ١ - ٤ سنوات.

أن ٤٢ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم في الإنتاج الحيواني تتراوح من بين ١ - ٤ سنوات ، في حين أن ٣٢ % منهم ليس لديهم خبرة في الإنتاج الحيواني ، في حين أن ١٨ % منهم تكون مدة خبرتهم في الإنتاج الحيواني ٩ سنوات فأكثر ، وأخيراً ٨ % منهم عدد سنوات خبرتهم في الإنتاج الحيواني تتراوح ما بين ٥ - ٨ سنوات.

أن ٧٧ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد العاطلين بأسرهم يتراوح ما بين ٢ - ٣ أفراد ، في حين أن ١٥ % منهم لديهم فرد واحد من العاطلين ، وأخيراً ٨ % منهم لديهم ٤ أفراد عاطلين فأكثر.

أن ٧٦ % من إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث متوسط دخول أسرهم الشهرية من ١٦٠١ - ٢٣٠١ جنيه ، في حين أن ١٨ % منهم دخول أسرهم تتراوح بين ٩٠٠ - ١٦٠٠ جنيه ، وأخيراً ٦ % منهم يحصل أسرهم على دخل شهري من ٢٣٠٢ جنيه فأكثر .

أن ٦٧ % من إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث حجم حيازتهم من الأجهزة المنزلية تتراوح من ٤ - ٥ أجهزة ، في حين أن ١٧ % منهم حجم حيازتهم من الأجهزة المنزلية تكون من ٦ أجهزة فأكثر ، وأخيراً ١٦ % من المبحوثين حجم حيازتهم من الأجهزة المنزلية تكون ثلاث أجهزة فقط.

أن ٦٣ % من إجمالي الشباب الريفيين أفراد عينة البحث

- القسم الأول: ويضم المتغيرات الشخصية للمبحوثين وهي السن ، النوع ، عدد سنوات التعليم ، والحالة الاجتماعية ، حجم الأسرة ، الحالة المهنية ، نوع ملكية المشروع ، عدد سنوات الخبرة في المجال الزراعي ، والخبرة في مجال المشروعات الصغيرة والخبرة في الانتاج الحيواني ، عدد العاطلين في الأسرة.
- القسم الثاني: ويضم المتغيرات الاقتصادية للمبحوثين وهي السؤال على الدخل الشهري ، حالة المسكن ، حيازة الارض الزراعية ، حيازة الآت والمعدات ، حيازة الحيوانات المزرعية ، حيازة الاجهزة المنزلية.
- القسم الثالث: ويضم المتغيرات الاجتماعية للمبحوثين وسؤال عن المشاركة الاجتماعية الرسمية ، مصادر الحصول على معلومات خاصة بالمشروعات الصغيرة.
- القسم الرابع: يضم المشكلات التي صادفها المبحوث اثناء تنفيذ المشروع ، والتعرف على الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات.

النتائج ومناقشتها

تم إستخدام الإحصاء الوصفي بإستخدام العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية.

أولاً: خصائص عينة البحث

أظهرت النتائج الواردة بالجدول (١) والخاص بوصف خصائص الشباب الريفيين عينة البحث ما يلي:

- أن ٤٠ % من الشباب الريفيين قد وقعوا في الفئة العمرية (٣٤ سنة فأكثر)، بينما ٣٩ % منهم قد وقعوا في الفئة العمرية (٢٨ - ٣٣ سنة) ، وأخيراً ٢١ % منهم قد وقعوا في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٧ سنة).
- أن ٧٣ % من الشباب الريفيين ذكوراً ، في حين أن ٢٧ % منهم إناث.
- أن ٩١ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث متزوجون ، وأن ٧ % منهم أرامل ، وأخيراً وبنسبة ١ % من الشباب الريفيين قد كانوا أعزب أو مطلقين.
- أن ٤٨ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث قد وقعوا في فئة عدد سنوات التعليم (١١ سنة) ، بينما ٣٩ % منهم قد وقعوا في فئة (١٥ سنة) ، في حين ١٣ % منهم عدد سنوات تعليمهم (٨ سنوات) .
- أن ٨٩ % من الشباب الريفيين قد وقعوا في الفئة المتوسطة لعدد أفراد الأسرة (٣ - ٥ أفراد) ، بينما ٦ %

بين ٣ - ٤ منظمات ، في حين أن ٢٧ % منهم يشتركون في عدد من المنظمات الإجتماعية تتراوح ما بين ٥ - ٧ منظمات ، وأخيراً ٢١ % يشتركون في عدد من المنظمات الإجتماعية تبلغ ٤ منظمات فأقل.
 أن ٥٨ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة (٢٦ - ٣٣ درجة) ، في حين أن ٣٨ % منهم درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة عالية (٣٤ درجة فأكثر) ، وأخيراً ٤ % منهم البحث درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة منخفضة (١٨ - ٢٥ درجة).
 أن ٧٤ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث درجة رضاهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة (٢٤ - ٢٩ درجة) ، في حين أن ٢٢ % منهم رضاهم عن المشروعات الصغيرة عالية (٣٠ درجة فأكثر) ، وأخيراً ٤ % منهم درجة رضاهم عن المشروعات الصغيرة منخفضة (١٨ - ٢٣ درجة).

حجم حيازتهم المزرعية من ١٦ - ٣١ قيراط ، في حين أن ١٦ % منهم البحث حجم حيازتهم المزرعية من ٣٢ قيراط فأكثر ، وأخيراً ١٨ % من الشباب الريفيين حجم حيازتهم المزرعية من صفر إلى ١٥ قيراط.
 أن ٤٣ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث يمتلكون ٢ آلة / معدة ، في حين أن ٢٧ % منهم يمتلكون آلة / معدة واحدة ، بينما ١٨ % منهم يمتلكون ٣ آلات / معدة ، وأخيراً ١٢ % منهم لا يمتلكون أى آلات أو معدات.
 أن ٨٤ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث حجم حيازتهم الحيوانية منخفضة حيث أنها تتراوح ما بين ٢ - ١٠ وحدات ، في حين أن ١٥ % منهم حجم حيازتهم الحيوانية كبيرة تبلغ ١٨٠٢ وحدة حيوانية فأكثر ، وأخيراً ١ % منهم حجم حيازتهم الحيوانية متوسطة تتراوح من ١٠٠١ - ١٨٠١ وحدة حيوانية.
 أن ٥٢ % إجمالي من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث يشتركون في عدد من المنظمات الإجتماعية تتراوح ما

جدول (١): توزيع الشباب الريفيين أفراد عينة البحث وفقاً لبعض خصائصهم الشخصية بمحافظة الأقصر.

المختبرات المستقلة	العدد (ن = ٣٥٩) %	المختبرات المستقلة	العدد (ن = ٣٥٩) %
١. سن المبحوث	١٨ (٢٢-٢٧) سنة	٢١ (٩٠٠ - ١٢٠٠) جنيه	٧٥
٢. نوع المبحوث:	٧٦ (٢٨ - ٣٢) سنة	٢٧٣ (١٦٠١ - ٢٣٠١) جنيه	١٤١
ذكر	٦ (٣٤ سنة فأكثر)	٢٠ (٢٣٠٢ جنيه فأكثر)	١٤٣
التي	١٦	٥٧	٧٣
٣. الحالة الإجتماعية:	٦٧	٢٤٢	٩٦
أعزب	١٧	٦٠	١
متزوج	١٨	٦٣	٩١
أرمل	٦٣	٢٢٦	٧
مطلق	١٩	٧٠	١
٤. عدد سنوات تعليم المبحوث:	١٢	٤٣	١٣
٨ سنوات	٢٧	٩٦	٤٨
١١ سنة	٤٣	١٥٤	٣٩
١٥ سنة	١٨	٦٦	٦
٥. عدد أفراد أسرة المبحوث:	١٨	٦٦	٦
(٢ فرد فأقل)	٨٤	٣٠١	٨٩
(٣ - ٥) أفراد	١	٥	٥
(٦ أفراد فأكثر)	١٥	٥٣	٧٢
٦. الحالة المهنية للمبحوث:	٢١	٧٧	٢٨
المهنة الرئيسية (العمل بالمشروع نفسه)	٥٢	١٨٦	١٠٢
المهنة الثانوية (مهنة أخرى بجانب المشروع)	٢٧	٩٦	٨٤
٧. نوع ملكية المشروع:	٢٧	٩٦	٣٠٠
فردية	١٨	٦٦	١٦٦
مشتركة	٤	١٥	٩٦
٨. عدد سنوات خبرة المبحوث في الزراعة:	٥٨	٢٠٨	٢٧
ليس لديهم خبرة	٣٨	١٢٦	٢٣
(٢ - ٤) سنوات	٤	١٤	٤٣
(٥ - ٧) سنوات	٤	١٤	٧
(٨ سنوات فأكثر)	٧٤	٢٦٥	١
٩. عدد سنوات خبرة المبحوث في إقامة المشروعات:	٢٢	٨٠	٤
(١ - ٤) سنوات			١٤
(٥ - ٨) سنوات			٥١
(٩ سنوات فأكثر)			٣٠٤
١٠. عدد سنوات خبرة المبحوث في الإنتاج الحيواني:			١١٣
ليس لديهم خبرة			٤٢
(١ - ٤) سنوات			٨
(٥ - ٨) سنوات			٦٦
(٩ سنوات فأكثر)			
١١. عدد العاطلين في أسرة الشاب:			٥٤
فرد واحد			٢٧٨
(٢ - ٣) فرد			٢٧
(٤ أفراد عاطلين فأكثر)			٨

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

العمال الموجودين بالمشروع بنسبة ٢١ %.

٣. المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج

تبين من النتائج الواردة بالجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج بمنطقة البحث ، كانت : مشكلتي ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج و ظهور الغش في بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية بنسبة ١٥ % لكل منهما، ثم أخيراً قلة الامصال والتطعيمات المكافحة للأمراض بنسبة ١١ %.

٤. المشاكل المتعلقة بالتسويق

أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالتسويق بمنطقة البحث قد تمثلت في : عدم استقرار الأسعار وتذبذبها بنسبة ٥٦ % ، ثم قلة العائد من المشروعات بنسبة ٥٤ % ، ثم ارتفاع تكلفة وسائل النقل والمواصلات بنسبة ٣٧ % ، ثم بعد المشروع عن الاسواق بنسبة ٢٨ % ، ثم أخيراً نقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق بنسبة ٢٢ %.

٥. المشاكل المتعلقة بالنواحي الإدارية

أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالنواحي الإدارية كانت بنسبة ٦٥ % ، ثم عدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات بنسبة ٥١ % ، انتشار أسلوب الوساطة والمحسوبية في الحصول على القروض بنسبة ٤٩ % ، ثم طول الإجراءات عند استخراج التراخيص بنسبة ٤٣ % ، وأخيراً عدم تحديد راتب ثابت لصاحب المشروع بنسبة ١٨ %.

ومن النتائج السابقة والخاصة بالمشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، أن أهم هذه المشاكل التمويلية هي : البيع بالأجل والدفع نقداً عند شراء خامات المشروع ، وارتفاع اسعار الفائدة في البنوك ، وكثرة الإجراءات الروتينية للحصول على القروض. أما المشاكل المتعلقة بالعمالة فكانت : ارتفاع أجور العمال ، ونقص العمالة التي تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع ، وعدم استمرارية العمالة بالمشروع. في حين كانت المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج فكانت : ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، وظهور الغش في بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية ، أما مشاكل التسويق فكانت : عدم استقرار الأسعار وتذبذبها ، وقلة العائد من المشروعات ، وأخيراً كانت المشاكل الإدارية : صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة ، وعدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات ، وانتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية في الحصول على القروض .

يتبين من استعراض نتائج جدول (١) أن غالبية الشباب الريفيين سنهم عالي ، ومعظمهم من الذكور ، ومتزوجون ، وتعليمهم متوسط ، وحجم أسرهم متوسط ، ومهنتهم الأساسية العمل في المشروع ذاته ، وعدد خبراتهم في الزراعة تتراوح ما بين (٥ - ٧) سنوات ، كما أن عدد سنوات خبراتهم في إقامة المشروعات (٩ سنوات فأكثر) ، وعدد سنوات خبراتهم في الإنتاج الحيواني من (٥ - ٨) سنوات ، كما أن لديهم عدد من العاطلين في أسرهم يتراوح ما بين (٢ - ٣) أفراد ، والدخل الشهري لأسرهم متوسط ، وحجم حيازاتهم من الاجهزة المنزلية متوسط ، وكذلك حجم حيازاتهم المزرعية ، كما أن معظمهم يمتلكون ٢ آله / معده ، وحجم حيازاتهم الحيوانية منخفض ، ومعظمهم يشتركون في منظمات إجتماعية تتراوح ما بين (٣ - ٤) منظمات ، كما أن درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة ، وكذلك درجة رضاهم عن المشروعات الخاصة بهم متوسطة.

ثانياً: المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة

ومن أجل تطوير وتفعيل المشروعات الصغيرة ، كان لا بد من التعرف على المشكلات التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة ، ومن خلال الجدول رقم (٢) تبين أن هذه المشكلات مقسمة إلى مشاكل تمويلية ، وأخرى متعلقة بالعمالة ، وكذلك المتعلقة بمستلزمات الإنتاج ، ومشاكل التسويق ، وأخيراً المشاكل المتعلقة بالنواحي الإدارية ، وفيما يلي وصفاً لهذه المشكلات.

١. المشاكل التمويلية

تبين من النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل التمويلية بمنطقة الدراسة هي : البيع بالأجل والدفع نقداً عند شراء خامات المشروع بنسبة ٨٤ % ، ثم ارتفاع اسعار الفائدة في البنوك بنسبة ٧٦ % ، ثم تلى ذلك كثرة الإجراءات الروتينية للحصول على القروض بنسبة ٧٣ % ، قصر فترة السماح بنسبة ٥٩ % ، ثم ارتفاع الضرائب على المشروع بطريقة عشوائية بنسبة ٥٣ % ، واخيراً عدم مراعاة ظروف السوق المتغيرة بنسبة ١٨ % .

٢. المشاكل المتعلقة بالعمالة

أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالعمالة بمنطقة البحث قد تمثلت في : ارتفاع أجور العمال بنسبة ٨٩ % ، ثم نقص العمالة التي تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع بنسبة ٧٦ % ، ثم عدم استمرارية العمالة بالمشروع بنسبة ٥٩ % ، ثم تلى ذلك انتشار الامية بين العاملين بنسبة ٥٢ % ، ثم نقص الخبرة والتدريب وخاصة في بداية المشروع بنسبة ٣٢ % ، وأخيراً مشكلة التأمين على

جدول (٢): المشكلات التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة البحث.

م	المشكلات التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة	التكرار ن = ٣٥٩	%
	المشاكل التمويلية:		
١	البيع بالأجل والدفع نقدا عند شراء خامات المشروع	٣٠٢	٨٤
٢	ارتفاع اسعار الفائدة في البنوك.	٢٧٣	٧٦
٣	كثرة الاجراءات الروتينية للحصول على القروض	٢٦٣	٧٣
٤	قصر فترة السماح .	٢١٣	٥٩
٥	ارتفاع الضرائب على المشروع بطريقة عشوائية	١٩٠	٥٣
٦	عدم مراعاة ظروف السوق المتغيرة.	٦٦	١٨
	المشاكل المتعلقة بالعمالة:		
١	ارتفاع اجور العمال	٣٢٢	٨٩
٢	نقص العمالة التي تتوفر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع	٢٧٣	٧٦
٣	عدم استمرارية العمالة بالمشروع	٢١٢	٥٩
٤	انتشار الامية بين العاملين	١٨٨	٥٢
٥	نقص الخبرة والتدريب وخاصة في بداية المشروع	١١٥	٣٢
٦	التأمين على العمال الموجودين بالمشروع	٧٤	٢١
	المشاكل المتعلقة بمستلزمات الانتاج:		
١	ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج	٥٥	١٥
٢	ظهور الغش في بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية	٥٥	١٥
٣	قلة الامصال والتطعيمات لمكافحة الامراض	٤٠	١١
	المشاكل المتعلقة بالتسويق:		
١	عدم استقرار الاسعار وتذبذبها	٢٠٢	٥٦
٢	قلة العائد من المشروعات	١٩٣	٥٤
٣	ارتفاع تكلفة وسائل النقل والمواصلات	١٣٤	٣٧
٤	بعد المشروع عن الاسواق	٩٩	٢٨
٥	نقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق	٧٨	٢٢
	المشاكل المتعلقة بالنواحي الادارية:		
١	صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة	٢٣٣	٦٥
٢	عدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات	١٨٣	٥١
٣	انتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية في الحصول على القروض	١٧٧	٤٩
٤	طول الاجراءات عند استخراج التراخيص	١٥٣	٤٣
٥	عدم تحديد راتب ثابت لصاحب المشروع	٦٦	١٨

المشروع بنسبة ٦٤ % ، ثم انشاء مراكز تدريب لتدريب العمال لاعطائهم خبرة كافية في مجال المشروعات الصغيرة بنسبة ٥٣ % ، ثم تثبيت الاسعار وعدم تذبذبها من حين لآخر حتى لا تتعرض تلك المشروعات للخسارة عند شراء صاحب المشروع الخامات باسعار مرتفعة بنسبة ٥٢ % ، ثم اقامة فصول محو الامية للعاملين بالمشروع بنسبة ٤٩ % ، القضاء على الوساطة والمحسوبية في اولوية الحصول على القروض والخدمات الخاصة بالمشروع وخاصة في تركيب المرافق العامة بنسبة ٣٧ % ، ثم عمل دراسة جدوى تتضمن (المشروع المناسب الذي يصلح اقامته في المنطقة، المكان المناسب ، دراسة متطلبات السوق ، الاحتياج المادى للمشروع) بنسبة ٣٦ % ، ثم تحديد المسؤوليات واسلوب الإدارة في المشروعات التي يوجد بها اكثر من شخص قبل البدء في المشروع بنسبة ٣٤ % ، ثم توفير الامصال واللقاحات اللازمة لتطعيم المواشى من خلال زيادة دور الطب البيطرى في اكتشاف الأمراض ومكافحتها والحد منها بنسبة ٩ % ، ثم أخيراً إحكام الرقابة على استيراد المبيدات الحشرية والمخصبات لمنع الغش والتفتيش الدائم والمستمر على تلك المشروعات بنسبة ٦ % .

ثالثاً: مقترحات الشباب للحد من المشكلات التي تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة

ومن أجل تطوير وتفعيل المشروعات الصغيرة ، كان من الضروري التعرف على مقترحات الشباب للحد من المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، فقد تبين من النتائج الواردة بالجدول (٣) أن أهم هذه المقترحات بمنطقة الدراسة كانت : تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى بنسبة ٨٤ % ، ثم تلى ذلك عمل ندوات ودورات تدريبية لأصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق في عمل المشروعات الصغيرة بنسبة ٧٧ % ، ثم اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع في تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض ٧١ % ، ثم كل من انشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة لتوفير الدعم المادى لهم بنسبة فوائد قليلة ، ويجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب في اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات في كيفية اقامة مشروعات صغيرة بنسبة ٦٨ % ، ثم بنسبة تسهيل الاجراءات الخاصة لاستخراج التراخيص لإقامة

جدول (٣): مقترحات الشباب للحد من المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.

م	المقترحات	التكرار n = ٢٥٩	%
١	تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى	٣٠٠	٨٤
٢	عمل ندوات ودورات تدريبية لأصحاب المشروعات لإعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق في عمل المشروعات الصغيرة	٢٧٧	٧٧
٣	اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع في تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض	٢٥٥	٧١
٤	انشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة لتوفير الدعم المادي لهم بنسبة فوائد قليلة	٢٤٤	٦٨
٥	يجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب في اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات في كيفية اقامة مشروعات صغيرة	٢٤٤	٦٨
٦	تسهيل الاجراءات الخاصة لاستخراج التراخيص لاقامة المشروع	٢٣٠	٦٤
٧	انشاء مراكز تدريب لتدريب العمال لاعطائهم خبرة كافية في مجال المشروعات الصغيرة	١٩٠	٥٣
٨	يجب تثقيف الاسعار وعدم تثبيدها من حين لآخر حتى لا تتعرض تلك المشروعات للخسارة عند شراء صاحب المشروع الخامات بأسعار مرتفعة	١٨٨	٥٢
٩	اقامة فصول محو الامية للعاملين بالمشروع	١٧٦	٤٩
١٠	القضاء على الوساطة والمحسوبية في اولوية الحصول على القروض والخدمات الخاصة بالمشروع وخاصة في تركيب المرافق العامة	١٤٤	٣٧
١١	عمل دراسة جدوى تتضمن (المشروع المناسب الذي يصلح اقامته في المنطقة المكان المناسب دراسة متطلبات السوق. الاحتياجات المادي للمشروع)	١٢٢	٣٦
١٢	تحديد المسئوليات والاسلوب الادارة في المشروعات التي يوجد بها اكثر من شخص قبل البدء في المشروع	١٢٢	٣٤
١٣	توفير الامصال والفحائ الزلزلة لتطعيم المواشي من خلال زيادة دور الطب البيطري في اكتشاف الامراض ومكافحتها والحد منها	٣١	٩
١٤	احكام الرقابة على استيراد المبيدات الحشرية والمخصبات لمنع الغش والتفتيش الدائم والمستمر على تلك المشروعات	٢٠	٦

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية : دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ والغربية ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي ، جمهورية مصر العربية.

حسين عبد المطلب الاسرج (٢٠١١) ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية ، متاح على الرابط التالي :
<https://halasrag.blogspot.com/2011/06/blog-post.html>

حنين احمد الدماغ (٢٠١٠) ، دراسة تطبيقية على المشروعات النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض (NG) في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين.

خليل النمرطوي (٢٠١٢) ، بطلالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها ، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين.

رقاني بوخطه و نريمان حقاقي (٢٠١٣) ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الباناس في العلوم والتسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

سمير زهير الصوص (٢٠١٠) ، بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، السياسات والتحليل والاحصاء ، مكتب محافظة قلقية ، وزارة الاقتصاد الوطنى ، نماذج يمكن الاحتذاء بها ، فلسطين.

طارق احمد المقداد (٢٠١١) ، ادارة المشاريع الصغيرة والمواضيع العاصرة ، بحث تخرج ، الاكاديمية العربية

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بمقترحات الشباب للحد من المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة نجد أن أهم هذه المقترحات هي : تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى ، عمل ندوات ودورات تدريبية لأصحاب المشروعات لإعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق في عمل المشروعات الصغيرة ، اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع في تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض ، تسهيل الاجراءات الخاصة لإستخراج التراخيص لإقامة المشروع ، يجب أن يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب في اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات في كيفية اقامة مشروعات صغيرة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث نلاحظ ان المشروعات الصغيرة تواجه مشكلات تحد من قدرتها على الاستمرار والنمو ولذا يوصى بالبحث:

١. الحد من الضمانات المطلوبة من الجهات المقرضة.
٢. ضرورة تعريف اصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة بالنظم المالية والفنية المتعلقة بعملية الإقراض.
٣. ضرورة عمل شبكات اتصال بين اصحاب المشروعات ومؤسسات الاعمال التي تسهل عمليات التسويق.
٤. ضرورة اعطاء المشروع فترة من الوقت قبل السداد اقساط القروض حتى يكون المشروع قد بدا في تحقيق العائد.
٥. ضرورة عمل دورات تثقيفية يحاضر فيها متخصصون في الاقتصاد وإدارة المشروعات الصغيرة.

قائمة المراجع

ايناس سمير الشرنوبى (٢٠١٦) ، اثر المشروعات على

البريطانية للتعليم العالى.

(٥)، ص ص ٥١١-٥٢٢.

محمد يعقوبى (٢٠١١) ، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية – عرض بعض التجارب ، بحث مقدم للملتقى الدولى لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، جامعة حسبية بن على ، الجزائر.

محمود البنداري (٢٠١٧) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما ، مجلة كلية الآداب ، بنها ، مجلد (٤٨) ، (الجزء الخامس (فلسفة واجتماع)) ، ص ص ٢٩٧-٣٢٦.

مركز المعلومات والدراسات (٢٠١٣) ، تقرير بعنوان المشروعات الصغيرة ، المعوقات والتحديات ، منتدى الاعمال الفلسطينى.

منى البرادعى (٢٠١٦) ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسط المقفود والحصول على التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما وراء الحدود ، البنك المركزى المصرى ،المعهد المصرفى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

غانية بطاش وسعيدة بن نعميه (٢٠١٤) ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدى مرياح بورقلة ، الجزائر.

كمال الدين كاسب (٢٠٠٧) ، المشروعات الصغيرة ، الفرص والتحديات ، مشروع الطرق المؤدية الى التعليم العالى ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

محمد السيد الامام (٢٠١٣) ، بعض اثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الاجتماعى للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراة ، قسم الارشاد الزراعى والاجتماع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية.

محمد محمد على احمد (٢٠١١) ، أثر دعم المشروعات الصغيرة على تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة البحيرة ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، مجلد (٢) ، عدد